البحث بتقديم استعراض لما يترتب على مشروع التعديل من نتائج ، ولكنه ما كاد يبدأ كلامه حتى « طولب بتقديم معطيات احصائية عن تجنيد الفتيات ، وان يبدي رأيه بالنسبة للتأثير النفسي الذي قد ينجم عن اعفاء الفتيات المتدينات (من الخدمة العسكرية ـ والقومية) » (دافار ٨/٦/ ٧٨) · وقد اوضح ممثل وزارة الدفاع في اللجنة ، في رده على الاسئلة الموجهة اليه ان « نسبة المعفيات من مجموع المكلفات بالجندية للسنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ ستصل من ٣٠٪ الى ٥٠٪ ، مقابل اقل من ٢٥٪ اليوم » (دلفار ٨/٦/٧٨ ، ومعاريف ١٤/٦/٧٨) · اما بالنسبة للاعفاء من الخدمة العسكرية ، الذي يمنح للفتيات المتدينات ، في عهد حكومة الليكود الائتلافية ، فقد اجاب بأن : « لجان الاعفاء تعمل الان وفقا لما ينص عليه مشروع التعديل في القانون » اي « انها تعفي من التجنيد كل فتاة تصرح بأنها متدينة (دون فحص) ، بل وتعفى من التجنيد جميع الفتيات اللواتي كانت طلباتهن للاعفاء من الخدمة العسكرية قد رفضت من قبل على ايدي هذه اللجان نفسها » (دلفار ٨/٦/ ٧٨ ، ومعاريف ١٤/٦/٧٨) · الامر الذي اثار عاصفة حادة داخل لجنة « الخارجية والامن » المجتمعة ، بحيث استعملت فيها عبارات مثل « تحقير الكنيست ، وتجاوز الصلاحيات ، وتثبيت امر واقع دون صلاحية » (المصدران نفسهما) ، وذلك نظرا « للنسبة العالية جدا في اعفاء الفتيات من الخدمة العسكرية » و « تطبيق مشروع القانون عمليا ، قبل بحثه في لجنة الخارجية والامن ، واعداده للقراءة الثانية والثالثة » (المصدران نفسهما) ، مما ادى الى « توقف بحث اللجنة في هذا الموضوع » (المصدران نفسهما) ، وال بحث الاقتراحات العاجلة التي تقدمت بها احزاب المعارضة الى الكنيست بالنسبة « لتنفيذ القانون المقترح بشأن اعفاء البنات المتديات من الخدمة في الجيش الاسرائيلي » (دافار ٢٢/٦/٧٨) · وقد قدم هذه الاقتراحات اعضاء الكنيست اوراغيير (معراخ) ، وشولميت الوني (راتس) ، ومئير معيل (شيلي) وامنون روبنشتاين (داس) ، وان كان هذا الاخير من الائتلاف الحكومي · وكان المقترحون قد « وجهوا انتقادا الى وزير الدفاع عيزر وايزمان الذي تغيب عن جلسة الكنيست ، والذي خول نائبه مردخاي تسيفوري ، بالرد على هذه الاقتراحات » ، (المصدر نفسه) · كما واتهموا الحكومة « بأنها تخرق القانون القائم بتنفيذها قانونا لم يقر في الكنيست بعد » (المصدر نفسه) · وكان اعضاء المعارضة قد اصروا على طلبهم اجراء بحث مقترحاتهم في الكنيست بكامل هيئتها ، بعد ان طالب مردخاي تسيفوري « باحالتها على لجنة الخارجية والامن » ، ولكنها سقطت « بغالبية ٤٣ الى ٣٨ صوتا » · اما بالنسبة لاقتراح روبنشتاين (داش) ، فقد صادق الكنيست « بأكثرية الاصوات على احالته الى لجنة الخارجية والامن » (دافار ٢٢/٦/٧٨) ·

وبعد اعداد مشروع التعديل على قانون خدمة الامن في لجنة « الخارجية والامن » للقراءة الثانية والثالثة امام الكنيست ، « اقر بأغلبية الاصوات في ١٩/٧/٧٨ ، بعد صراع دراماتيكي دار طيلة ١٢ ساعة كاملة » (معاريف ٢٠/٧/٧٨) ·

وقد كان ذلك اكثر الصراعات البرلمانية دراماتيكية عرفه الكنيست التاسع اذ سعى حزب « المعراخ » الى ابراز قوة المعارضة مستخدما كل الحيل البرلمانية المكنة ، كي يعرقل التصديق النهائي على هذا القانون ، وخاصة بعد ان صعد عضو الكنيست موشي شاحال ، رئيس كتلة « المعراخ » ، الى المنصة عند منتصف ليلة الاربعاء التي كان لا يزال النقاش يدور فيها ، « وطالب برفع الجلسة ، لانه لم تجر العادة على ان يجتمع الكنيست في يوم